أثر التشوهات السعرية ووفورات السعة الإنتاجية في الميزة النسبية للفستق الحلبي بريف حمص الشرقي

رنا المنصور*[1] وختام ادريس[2] وجمال العلي[1]

[1] كلية الهندسة الزراعية، جامعة حمص، حمص، سورية.

[2] إدارة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، حمص، سورية.

(*للمراسلة: م. رنا المنصور، البريد الإلكتروني: ral986727@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2026 / 01/18 تاريخ القبول: 2026/ 04/9

الملخّص

هدف البحث إلى تحليل العائد الاقتصادي والميزة النسبية لزراعة الفستق الحلبي في ريف حمص الشرقي، مع التركيز على أثر الفئات الحيازية المختلفة، واعتمد البحث على منهجية مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM- Policy Analysis Matrix) لقياس تأثير التشوهات السوقية والسياسات الحكومية على ربحية المحصول وكفاءة تخصيص الموارد، تم جمع البيانات الأولية من عينة شملت 131 مزارعاً خلال الموسم الزراعي 2024، وقُسمت إلى ثلاث فئات حيازية (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، أظهرت النتائج تمتع المحصول بكفاءة إنتاجية واقتصادية عالية في جميع الفئات الحيازية، حيث تراوحت إنتاجية الدونم بين (182.94–240.55) كغ، ووُجد أن المحصول يتمتع بميزة نسبية قوية مؤكدة بقيم منخفضة لمعامل تكلفة الموارد المحلية (DRC ≥ 0.136)، مع ذلك كشفت مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات عن وجود ضريبة ضمنية على المنتجين بلغت نحو (70%) من دخلهم (PSR ≈ -70%)، نتيجة لانخفاض الأسعار المحلية إلى ربع الأسعار العالمية (NPCO = 0.248)، توصل البحث إلى أن سياسات التسعير الحالية تحد من تحقيق القيمة الاقتصادية الكاملة للمحصول، رغم امتلاكه لميزة نسبية قوية، ويوصي البحث بإعادة النظر في السياسات السعرية وتصميم حزمة دعم مستهدفة لتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لقطاع زراعة الفستق الحلبي في محافظة حمص.

الكلمات المفتاحية: الفستق الحلبي، الميزة النسبية، تحليل السياسات الزراعية، كفاءة الموارد، التشوهات السوقية.

المقدمة:

تعد سورية من الدول الرئيسة المنتجة للفستق الحلبي عالمياً، حيث يزرع بعلاً في المناطق الجافة وشبه الجافة، ويتميز بقيمة غذائية واقتصادية عالية، ويعد من أهم أصناف المكسرات الفاخرة ويدخل في تصنيع الحلويات والمثلجات التي تشتهر فيها سورية، لذلك فهو يشكل مصدر دخل ممتاز لشريحة واسعة من المجتمع، كما يتمتع بقدرة تصديرية واعدة في الأسواق المحلية والعالمية.

ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2013) احتلت سورية المرتبة الرابعة عالمياً بعد إيران والولايات المتحدة وتركيا، لكن الظروف القاسية التي مرت بها البلاد منذ عام 2011 أدت إلى تراجع الإنتاج نتيجة صعوبة الوصول إلى

المناطق الرئيسة المزروعة في محافظات حماة وحلب وإدلب، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بأكثر من (50%) وتشير الإحصاءات العالمية لعام 2019 إلى أن المساحة المزروعة بأشجار الفستق الحلبي بلغت نحو (1034796) هكتار بإنتاج قدره (911829) طن (FAO,2019)، وتتبوأ إيران المركز الأول عالمياً في زراعة وإنتاج الفستق الحلبي، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيا، بينما تحتل سورية المرتبة الخامسة عالمياً بمساحة مزروعة تصل إلى (58953) هكتار وإنتاج يقدر بنحو (62034) طن، وتتركز زراعته في محافظات (حلب، وحماه، وإدلب، وريف دمشق، وحمص) (المجموعة الإحصائية الزراعية،2023) وفي السنوات الأخيرة، شهدت بعض المناطق عودة تدريجية لزراعة الفستق الحلبي، مع التوجه نحو التوسع بهذه الزراعة في الريف الشرقي لمحافظة حمص، حيث شهدت زراعة الفستق الحلبي إقبالاً كبيراً من قبل المزارعين في ريف حمص الشرقي (وبشكل خاص الصنف العاشوري الأحمر) نظراً لما يحققه من عوائد اقتصادية مرتفعة نسبياً، إضافة إلى ملاءمة الظروف البيئية لزراعته وانخفاض احتياجاته من المدخلات والخدمات مقارنة ببعض الأشجار المثمرة الأخرى كاللوز والزيتون وقد أدى ذلك إلى توسع المساحات المزروعة بالفستق الحلبي على حساب بعض المحاصيل التقليدية وبخاصة أشجار اللوز التي تشتهر بزراعتها محافظة حمص، حيث بلغت المساحة المزروعة (981) هكتار بإنتاج قدره (718) طن لعام 2023 (المجموعة الإحصائية الزراعية، 2023).

هدفت السياسة الزراعية في سورية إلى زيادة دخول المزارعين، وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق تنظيم عمليات إنتاج المحاصيل الزراعية، وتشجيع عمليات تسويق المنتجات الزراعية بزيادة مراكز الشراء، والسماح للقطاعات الأخرى لمشاركة القطاع العام في كل ما يتعلق باستيراد وتصدير المنتجات والآلات ومختلف مستلزمات الإنتاج (السيجري،2010)، حيث توصّل (ابراهيم ،2006) في دراسته إلى أن الحكومة تتدخل في تجارة الفستق من خلال منع استيراد الفستق بقشره، ووضع رسوم جمركية بنسبة (10%) على استيراد الفستق اللب في عبوات 25 كغ أو أكثر و30% في عبوات أقل من ذلك، ولا يوجد رسوم جمركية على تصدير الفستق، كما أنّ تجارة وتصنيع الفستق تعتبر كلياً في يد القطاع الخاص ولا يوجد تدخل حكومي في أسعار الفستق حيث يتم تحديد سعره من خلال العرض والطلب (عطية،2008).

مشكلة البحث:

شهد الريف الشرقي لمحافظة حمص في السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في زراعة أشجار الفستق الحلبي، وانتشرت على مساحات واسعة على حساب باقي الأشجار المزروعة وذلك نظراً لملاءمة التربة والظروف المناخية في قرى المنطقة الشرقية، ورغم هذا التوسع، لا تزال المزارع تعاني من تدخلات حكومية متعددة تشمل سياسات دعم المدخلات، وتسعير المخرجات، وقيود غير مباشرة على التجارة الخارجية، مما يخلق تشوهات سعرية تؤثر سلباً على القرارات الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في ظل تباين القدرات الإنتاجية بين الفئات الحيازية المختلفة.

تكمن المشكلة البحثية في غياب دراسات تحليلية تقارن بين الفئات الحيازية (صغيرة، متوسطة، كبيرة) من حيث مؤشرات الكفاءة والميزة النسبية وأثر السياسات السعرية عليها، مما يحدّ من إمكانية توجيه سياسات دعم وتنمية زراعية أكثر عدالة وفاعلية في المنطقة.

ويتم ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما مدى اختلاف مؤشرات الكفاءة والميزة النسبية والتشوه السعري بين الفئات الحيازية الثلاث في الريف الشرقي لحمص وأي الفئات أكثرها تأثراً؟

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية كبيرة على مستوى رسم السياسات الزراعية ودعم متخذي القرار، حيث تقدم أدلة كميّة دقيقة حول أثر السياسات السعرية الحكومية على الكفاءة الاقتصادية للمزارعين في منطقة الريف الشرقي لمحافظة حمص. فالنتائج التفصيلية لكل فئة حيازية تمكن صناع القرار من معرفة:

- تحديد الفئات الأكثر تأثراً بالتشوهات السعرية؟
- كيف يمكن إعادة هيكلة السياسات السعرية لتعزيز الميزة النسبية؟
- ما حجم الخسائر الناتجة عن التشوهات السعرية؟
- وتحسين استخدام الموارد المحلية (الأرض، العمل، رأس المال) بما يعظم العائد الاجتماعي والاقتصادي.

إن هذا النهج التحليلي المُفصّل لا يقتصر فقط على كشف المدى الحقيقي للكفاءة الاجتماعية والتنافسية لقطاع زراعة الفستق الحلبي فحسب، بل يعد أداة محورية لتأسيس سياسات زراعية مستهدفة وعادلة، فهو يمكّن صانع القرار من تصميم حزم دعم وسياسات سعرية وتجارية تتناسب مع الخصائص والقيود الخاصة بكل فئة، مما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الموارد المحلية ويُعزز من عدالة توزيع منافع التنمية الزراعية.

أهداف البحث:

- تقدير التكاليف الإنتاجية لشجرة الفستق الحلبي والعائد الاقتصادي المحقق حسب الفئات الحيازية.
- تقدير مؤشرات الميزة النسبية لإنتاج الفستق الحلبي في محافظة حمص وذلك من خلال حساب مؤشرات معامل تكلفة الموارد المحلية DRC ومؤشرات الربحية الاجتماعية
- تحليل الكفاءة الخاصة (الربحية المالية) لإنتاج الفستق الحلبي من خلال حساب مؤشرات الربحية الخاصة ونسبة الحماية الفعالة.
- قياس أثر السياسات الحكومية على قطاع إنتاج الفستق الحلبي من خلال حساب معاملات الحماية.
- إجراء مقارنة تحليلية بين الفئات الحيازية الثلاث لتحديد الفروق في الكفاءة والميزة النسبية وأثر السياسات عليها.

مواد البحث وطرائقه:

1. ***منطقة تنفيذ البحث:*** تم تنفيذ الدراسة في مناطق زراعة الفستق الحلبي في الريف الشرقي لمحافظة حمص وذلك خلال الموسم الزراعي (2024)، نظراً للانتشار الواسع مؤخراً لهذه الشجرة في هذه المحافظة ممثلة بمنطقة المركز الشرقي حيث بلغت المساحة المزروعة حوالي (981هـ) والإنتاج (718طن) على مستوى محافظة حمص كما ذكر سابقاً بسبب طبيعة تربتها الملائمة لزراعة الفستق الحلبي.
2. ***حجم عينة البحث:*** شملت عينة البحث الميدانية 131 مزارعاً من مزارعي الفستق الحلبي، واعتمد الاختيار في هذه العينة أسلوب المعاينة القصدية العشوائية، وذلك لضمان شمولية البيانات وتغطيتها لمختلف مستويات الحيازات الزراعية (الصغيرة التي تقل عن 10 دونمات، والمتوسطة، والكبيرة)، وتمت مراعاة ما يلي:

- التوزيع الجغرافي المتوازن: حيث تم توزيع الاستبيانات على مراكز الثقل الإنتاجي في الريف الشرقي لضمان عكس التباينات في جودة التربة وتوفر مصادر الري ومستويات الخدمة الزراعية.

- درجة التجانس: نظراً لسيادة الصنف "العاشوري" في كامل المنطقة المستهدفة، فإن التجانس العالي في الممارسات الزراعية يسمح باعتماد عينة بهذا الحجم للحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية قوية وقابلة للتعميم بمستوى ثقة عالٍ.
- جودة البيانات المجمعة: أتاح هذا الحجم للباحث إمكانية الإشراف المباشر على المقابلات الشخصية وتدقيق البيانات المستخلصة من المزارعين ميدانياً، مما يقلل من هامش الخطأ البشري ويزيد من مصداقية النتائج التحليلية.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي – المقارن لتقييم ربحية وكفاءة إنتاج الفستق الحلبي على مستوى الدونم، وذلك من خلال حساب مجموعة من مؤشرات التكاليف والعوائد وفق الفئات الحيازية المختلفة، وهي الإنتاجية للدونم الواحد، والتكاليف المتغيرة والثابتة، إجمالي التكاليف، الهامش الربحي، والربح الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الوصفي.

الناتج الإجمالي (ل.س/هـ) = الحجم الكلي للإنتاج النهائي(كغ/دونم) × متوسط السعر المزرعي (ل.س/كغ)

الهامش الإجمالي (ل.س/هـ) = قيمة الناتج الإجمالي (ل.س/دونم) – التكاليف المتغيرة (ل.س/دونم) (خضر،1998)

الربح الاقتصادي (ل.س/هـ) = قيمة الناتج الإجمالي(الإيرادات) (ل.س/دونم) – التكاليف الاقتصادية الكلية (ل.س/دونم) (القاضي والريماوي،1997).

الكفاءة الاقتصادية المزرعية = قيمة الإنتاج المحقق خلال سنة (ل.س/دونم) / قيمة الأصول المتغيرة والثابتة خلال سنة (ل.س/دونم) (العليوي وعبد اللطيف، 2002).

مصفوفة تحليل السياسات (PAM):

اعتمد البحث مصفوفة تحليل السياسات (Policy Analysis Matrix PAM) كأحد الأدوات التحليلية الهامة المستخدمة في تقييم السياسات الزراعية ولاسيما سياسات الدعم الحكومي، حيث تعرّف المصفوفة بأنها أداة لقياس تأثير السياسات الحكومية على نظام السلع الزراعية عبر مختلف مراحلها، بدءاً من الإنتاج على مستوى المزرعة وصولاً إلى التسويق والبيع سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، وتعتمد المصفوفة في بنائها على إعداد الميزانيات المزرعية، ويستخدمها محللو السياسات الزراعية الاقتصادية لتقييم الكفاءة الاقتصادية وتوجيه قرارات السياسة الزراعية، خاصة في البيئات التي تتسم بندرة الموارد (ناصر، 1999).

تقيس المصفوفة مدى انحراف أسعار السوق (الأسعار الخاصة) عن الأسعار الاجتماعية، وعليه فإنها تشير إلى مستوى الخلل في سوق السلع، ودرجة عدم استثمار الموارد، وتستخدم لتحليل أثر تدخل الدولة سيما الضرائب والدعم للإنتاج، ومدخلاته من خلال منح حوافز تشجيعية للمنتجين للتوسع بزراعة هذه المحاصيل والحصول على إنتاج أكبر أو أن هناك ضرائب مفروضة على إنتاج تلك المحاصيل والتجارة بها (عطية، 2006).

تم حساب تكاليف إنتاج الفستق الحلبي بالأسعار الاجتماعية والتي هي الأسعار السائدة إذا كانت الأسواق في حالة المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة توازن عام، لكن هذه الشروط لا تتوفر في كلّ من الاقتصاد والسوق، وهذا هو السبب الرئيسي لاستخدام مصفوفة السياسات، وبما أن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرةً من الأسواق، لذا يتم اللجوء إلى الأسعار الحدودية (Border Prices) التي تُعطي أرقاماً قريبة من الأسعار الاجتماعية ، ويستعمل كل من سعر (C.I.F) للسلع المستوردة، وسعر (F.O.B) للسلع المصدرة، ويتم حساب أسعار المساواة للاستيراد (Import Parity Prices) وفق المعادلة الرياضية الآتية:

$$FIPP = Bf\,(Cif) / SCF + HCP + TCBM + IC - TCFM - TPC$$

حيث:

$FIPP$: قيمة المساواة للاستيراد عند باب المزرعة

$Bf\ (Cif)$: سعر الاستيراد بالعملة الصعبة (دولار أمريكي)

$SCF = \frac{OER}{EER}$ SCF : معامل التحويل القياسي وهو يساوي

HCP : تكاليف التحميل والتنزيل، (10.5 −13.5%)

$TCBM$: تكاليف النقل من الحدود إلى المخازن الرئيسة (الأسواق) (3.2 − 4.5%)

IC : تكاليف التأمين (2.8− 3.5%)

$TCFM$: تكاليف النقل من المخازن الرئيسية إلى باب المزرعة (3.7− 4.2%)

TPC : تكاليف الفقد (4.7− 5.2%)

OER : سعر الصرف الرسمي، EER سعر الصرف التوازني. (الأشقر،2024).

اعتمد البحث على منهجية سعر مساواة الواردات وذلك لأن الفستق الحلبي سلعة قابلة للتجارة الدولية ويمكن تصديرها. تم حساب السعر الاجتماعي عند باب المزرعة وفق المعادلة السابقة، بالاستناد إلى المنهجية المطبقة في (جديدي وآخرون ،2019).

حيث تم تحديد عناصر المعادلة كما يلي:

- السعر الحدودي CIF: تم الحصول عليه من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) لأقرب سوق دولي منافس.
- سعر الصرف التوازني: تم اعتماد السعر الرسمي المعتمد من المصرف المركزي، باعتباره الأقرب لسعر التوازن في ظل غياب سوق موازية نشطة تؤثر على التجارة الخارجية للمحصول.

شملت المدخلات القابلة للتجارة (الأسمدة الكيماوية، المبيدات، العبوات، العمل الآلي). تم تقدير أسعارها الاجتماعية وفق منهجية سعر المساواة للاستيراد عند باب المزرعة، وذلك باستخدام المعادلة نفسها مع تعديل اتجاه الاحتساب بالاعتماد على النسب الواردة في المعادلة أعلاه، وتجدر الإشارة تم إدراج العمل الآلي ضمن المدخلات القابلة للتجارة لأنه يعتمد بشكل أساسي على مدخلات قابلة للتجارة دولياً (الوقود، الآلات المستوردة، قطع الغيار) وتشكل هذه المدخلات النسبة الأكبر من قيمته. هذا التصنيف يتسق مع منهجية مصفوفة تحليل السياسات عند التعامل مع الخدمات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلع قابلة للتجارة، ويهدف إلى قياس أثر السياسات السعرية على هذه الخدمات بدقة (Pearson *et al*, 2003).

تم تقدير السعر الاجتماعي للعمالة بناءً على درجة ندرتها في سوق العمل المحلي خلال موسم الإنتاج. ونظراً لأن العمالة الزراعية في منطقة الدراسة تتطلب وجود طلب موسمي مرتفع على العمالة، تم تعديل الأجر السوقي بهامش بسيط ليعكس قيمة الفرص البديلة (الموسى وآخرون، 2024)، كما تم تقدير السعر الاجتماعي للأرض على أساس قيمة إيجارها في الاستخدام البديل الأفضل، (أحمد، 2020) أما رأس المال العامل فقد تم تقدير تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال العامل باستخدام سعر الفائدة الاجتماعي، والذي تم تحديده بناءً على متوسط سعر الفائدة على القروض الزراعية طويلة الأجل في المصارف الحكومية، مع إجراء تعديل لإزالة أي دعم أو تشوهات سعرية، وقد تم تطبيق هذه النسبة على قيمة مستلزمات الإنتاج التي تحتاج إلى تمويل مسبق، وذلك وفقاً للمنهجية المتبعة في تقدير فائدة رأس المال، كما تم تقدير السعر الاجتماعي لمياه الري بالاعتماد على أساس ندرتها النسبية في المنطقة خلال موسم الزراعة، مقدرة بقيمة الإنتاجية الحدية للمياه في المحاصيل المنافسة (عبد الوهاب والعبطان، 2016).

الجدول (1): يبين بنية مصفوفة تحليل السياسات الزراعية.

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

ملاحظة: باسمة عطية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006

حيث: A: مجموع الإيرادات بالأسعار الخاصة.

B: كلفة مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة.

C: كلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة.

D: الأرباح بالأسعار الخاصة وتساوي: $D = (A - B - C)$

E: مجموع الإيرادات بالأسعار الاجتماعية.

F: كلفة مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة (بالأسعار الاجتماعية).

G: كلفة الموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية.

H: الأرباح بالأسعار الاقتصادية (الأسعار الاجتماعية) وتساوي: $H = (E - F - G)$.

I: التحولات نتيجة تأثير السياسات الزراعية على أسعار الإنتاج وتساوي: (A–E).

J: التحولات نتيجة تأثير السياسات الزراعية على مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة وتساوي (B-F).

K: التحولات نتيجة تأثير السياسات الزراعية في الموارد المحلية وتساوي (C-G).

L: التحولات الصافية نتيجة تأثير السياسات الزراعية (التدخلات) وتساوي (D-H). (الطراونة، 2006).

معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية:

يأتي تحليل مؤشرات الميزة النسبية بشكل منفصل لكل فئة حيازية انطلاقاً من فرضية أساسية مفادها أن الهيكل الاقتصادي والكفاءة الإنتاجية لا يكونان متجانسين عبر القطاع الزراعي، بل يتأثران بشكل جوهري بحجم الوحدة الإنتاجية. فالفئات الحيازية المختلفة (صغيرة، متوسطة، كبيرة) تتباين عادةً في إمكانية الوصول إلى الموارد، وقدرة التفاوض على الأسعار، وكفاءة استخدام المدخلات، وقابلية تبني التقنيات الحديثة، فضلاً عن مرونتها في مواجهة تقلبات السوق والسياسات. وبالتالي، فإن تقدير مؤشرات الميزة النسبية دون التمييز بين هذه الفئات قد يفضي إلى استنتاجات مضللة، حيث يمكن لميزة نسبية قوية لفئة حيازية كبيرة أن تطمس عدم كفاءة أو جدوى نفس النشاط في الفئات الصغيرة، أو العكس.

الجدول (2): يبين مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات

المؤشرات	المعادلات	التفسير
معامل تكلفة العوامل المحلية (DRC)	(G/E–F)	القيمة أصغر من 1 مما يؤكد أنّ النظام يتمتع بميزة نسبية قوية أي أنّ إنتاجه محلياً أفضل من استيراده
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	(F+G/E)	القيمة أصغر بكثير من 1 مما يؤكد الميزة النسبية ويعكس الكفاءة الاقتصادية الشاملة
معامل الحماية الاسمية للمخرجات (NPC 0)	(A/E)	القيمة أكبر من 1 مما يشير إلى أنّ أسعار المنتج محلياً أعلى من السعر العالمي وهذا يشكل دعم للمزارع وليس ضريبة
معامل الحماية الفعال (EPC)	(A–B)/E–(F)	القيمة أكبر من 1 مما يعني أنّ السياسات الحكومية تزيد من القيمة المضافة للمنتج محلياً مقارنة بقيمتها في ظل الظروف العالمية
معامل الربحية (PC)	(D/H)	القيمة أكبر من 1 مما يشير إلى أنّ السياسات الحالية تزيد من ربحية المزارع مقارنة بالربح في ظل ظروف السوق الحرة

معامل دعم المنتجين (PSR)	(L/E)	القيمة موجبة ولكنها منخفضة مما يعني أنّ الدعم الصافي المقدم للمنتجين منخفض نسبياً
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	(L/A)	القيمة موجبة مما يؤكد أنّ صافي تأثير السياسات هو دعم للمنتجين وليس فرض ضريبة عليهم
معامل الحماية الاسمية للمدخلات القابلة للتجارة (NPC i)	B/F	القيمة أقل من 1 مما يعني أنّ الأسعار المحلية للمدخلات أقل من أسعارها العالمية وهذا يعني أنّ المزارع يدفع تكلفة أقل على المدخلات مقارنة بالتكلفة الحقيقية أو العالمية، وهذا الفرق يعتبر بمثابة دعم غير مباشر تقدمه الدولة للمزارعين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة
معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (FCB)	(C/A–B)	القيمة أصغر من 1 مما يؤكد أنّ نظام الإنتاج منافس محلياً
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	((F+G)/E)	إذا كانت القيمة <1 هذا يعني أن قيمة الإنتاج للمجتمع (E) أكبر من قيمة الموارد التي تم استهلاكها لإنتاجه (F+G) وبالتالي، فإن استخدام الموارد المحلية في هذا النشاط يحقق قيمة مضافة موجبة للمجتمع، ويكون الإنتاج محلياً أفضل من الاستيراد (أو التصدير). هذا يعكس وجود ميزة نسبية وكفاءة اقتصادية عالية، وإذا كانت القيمة = 1 :هذا يعني أن قيمة الإنتاج تساوي قيمة الموارد المستهلكة، ولا يوجد مكسب أو خسارة صافية للمجتمع، وإذا كانت القيمة >1هذا يعني أن قيمة الموارد المستهلكة (F+G) أكبر من قيمة الإنتاج (E)بأسعارها الحقيقية. وبالتالي، المجتمع يخسر الموارد من خلال هذا النشاط الإنتاجي، حيث أن تكلفة إنتاجه محلياً أعلى من ثمن استيراده من الخارج. هذا يعني عدم وجود كفاءة اقتصادية (أو ميزة نسبية سلبية)

ملاحظة: (عبد الوهاب والعبطان، 2016).

النتائج والمناقشة:

1. *دراسة تكاليف الإنتاج ومؤشرات الدخل المزرعي لأشجار الفستق الحلبي في محافظة حمص حسب الفئات الحيازية:*

إن تكاليف إنتاج سنة الإثمار تقسم إلى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة حيث تشمل التكاليف المتغيرة التجهيزات الجارية والمستلزمات من أسمدة ومواد مكافحة وغيرها، إضافة إلى وقود الآلات (وهي وقود محركات استخراج مياه الري أو استجرارها)، ثم تكاليف أجرة العمال، وقيمة هذه التكاليف مرتبطة بكمية الإنتاج، أما التكاليف الثابتة فتتضمن فائدة رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، وقيمة اهتلاك آلات الري وشبكة الري، ثم إيجار الأرض، وعمل أفراد الأسرة، وهذه التكاليف غير مرتبطة بكمية الإنتاج، ولكي تكون الدراسة أكثر دقة تم تقسيم العينة المدروسة إلى ثلاث فئات حيازية (مزارع صغيرة أقل من 20 دونم، مزارع متوسطة 20–40 دونم، مزارع كبيرة أكبر من 40 دونم).

تجدر الإشارة إلى أنه واعتباراً من العام 2024، تم اعتماد نسبة (20) % للنفقات النثرية محسوبة على أساس مجموع تكاليف العمليات الزراعية والمستلزمات، ونسبة (13) % لفائدة رأس المال العامل محسوبة على أساس قيمة مستلزمات الإنتاج، وتُعد هذه النسب من المعايير المعتمدة في منهجية البحث العلمي في أقسام الاقتصاد الزراعي بالجامعات السورية، حيث تُستخدم في تقدير بنود التكاليف ضمن رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث المحكمة، وذلك بهدف توحيد منهجيات التحليل الاقتصادي في الدراسات الزراعية، وقد تم في هذه الدراسة اعتماد هذه النسب التزاماً بالمنهجية الأكاديمية المتبعة، وضماناً لقابلية النتائج للمقارنة مع الدراسات السابقة في هذا المجال.

- *متوسط تكاليف إنتاج دونم الفستق الحلبي حسب الفئات الحيازية:*

تم حساب تكاليف الإنتاج للدونم الواحد المزروع بأشجار الفستق الحلبي المتضمنة التكاليف الثابتة والمتغيرة وبقية التكاليف الموضحة في الجدول (3).

من الجدول (3) نجد أن إجمالي التكاليف للمزارع الصغيرة قد بلغ (1637868.91) ل.س/دونم، يليه إجمالي التكاليف بالنسبة المزارع الكبيرة (أكبر من 40 دونم) حيث بلغ نحو (1517878.72) ل.س/دونم، وانخفض بالنسبة للفئة الحيازية من (20–40) دونم ليبلغ (1508300.33) ل.س/دونم، وشكلت تكاليف العمليات الزراعية والمستلزمات ما يقارب (48.37%) من إجمالي التكاليف للمزارع الصغيرة، و(42%) من إجمالي التكاليف للمزارع المتوسطة، وانخفضت إلى (37.4%) من إجمالي التكاليف لفئة المزارع الكبيرة (أكبر من 40 دونم)، وبشكل عام لوحظ أن إجمالي التكاليف في المزارع الصغيرة أكبر منها في المزارع المتوسطة والكبيرة.

استحوذ إيجار الأرض على النسبة الأكبر حيث بلغ أعلى قيمة للمزارع الكبيرة (49.92%) يليه (43.97%) للمزارع المتوسطة في حين بلغ إيجار الأرض للمزارع الصغيرة حوالي (35%)، وهذا يشير إلى الأثر الكبير لتكاليف الأراضي الزراعية على هيكل التكلفة الكلية.

أما العمليات الزراعية الأكثر كلفة فكانت الحراثة والجني وذلك بنسبة (5.76% و5.62%) على التوالي للمزارع الصغيرة، (4.96% و4.98%) على التوالي للمزارع المتوسطة، (4.39% و4.25%) على التوالي للمزارع الكبيرة مما يعكس كثافة العمل البشري والميكانيكي في هذه المراحل.

الجدول (3): متوسط تكاليف إنتاج دونم الفستق الحلبي حسب الفئات الحيازية.

طبيعة النفقة	البيان	مزارع صغيرة (أقل من 20 دونم)	%	مزارع متوسطة (20-40 دونم)	%	مزارع كبيرة (أكبر من 40 دونم)	%
العمليات الزراعية	الحراثة	94307.22	5.76	74790.18	4.96	66597.77	4.39
	التعشيب	35032.89	2.14	23495.32	1.56	21273.43	1.40
	التقليم	58131.39	3.55	42049.78	2.79	31546.85	2.08
	إزالة الأحطاب	7934.20	0.48	6152.86	0.41	5887.79	0.39
	الري التكميلي	38390.09	2.34	31222.85	2.07	24527.21	1.62
	المكافحة الكيميائية	33132.26	2.02	25227.14	1.67	19409.48	1.28
	التسميد العضوي	29305.19	1.79	21881.57	1.45	20074.28	1.32
	التسميد الكيماوي	21164.39	1.29	19028.00	1.26	15711.04	1.04
	الجني	92091.89	5.62	75152.94	4.98	64561.07	4.25
	التعبئة والفرز	24071.38	1.47	22692.23	1.50	19819.01	1.31
	التحميل والتنزيل	6342.63	0.39	5329.45	0.35	5452.78	0.36
	نقل المحصول	27932.46	1.71	15224.25	1.01	12462.68	0.82
	المجمـــــوع	467836.01	28.56	362246.57	24.02	307323.40	20.25
مستلزمات الإنتاج	قيمة السماد العضوي	62046.38	3.79	31062.91	2.06	30306.67	2.00
	قيمة السماد الكيماوي	93960.54	5.74	94611.43	6.27	93513.52	6.16
	قيمة العبـــوات	5227.14	0.32	6750.28	0.45	8955.90	0.59
	قيمة مواد المكافحة	67471.12	4.12	40768.13	2.70	31991.42	2.11
	قيمة المياه	95615.92	5.84	98358.74	6.52	95462.68	6.29
	المجمـــــوع	324321.11	19.80	271551.49	18.00	260230.19	17.14
مجموع تكاليف العمليات والمستلزمات		792157.12	48.37	633798.07	42.02	567553.59	37.39

نفقات نثرية (20%) من مجموع العمليات والمستلزمات	158431.42	9.67	126759.61	8.40	113510.72	7.48
فائدة رأس المال (13%) من قيمة مستلزمات الإنتاج	42161.74	2.57	35301.69	2.34	33829.93	2.23
إيجار الأرض (15%) من قيمة الناتج الإجمالي	576250.13	35.18	663201.50	43.97	757732.50	49.92
ما يخص سنة الإثمار من إجمالي التكاليف	68868.49	4.20	49208.45	3.26	45251.99	2.98
مجموع التكاليف المتغيرة	950588.55	58.04	760557.7	50.43	681064.3	44.87
مجموع التكاليف الثابتة	687280.36	41.96	747711.2	49.57	836814.4	55.13
إجمالي التكاليف	1637868.91	100.00	1508300.33	100.00	1517878.72	100.00
الإنتاجية (كغ/ دونم)	182.94		210.54		240.55	
سعر الكغ (ل.س)	21000		21000		21000	
كلفة الكغ	8953.04		7163.96		6310.03	

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

- **مؤشرات الدخل المزرعي:**

تم التعرف على بعض مؤشرات الدخل المزرعي مثل الناتج الإجمالي والهامش الإجمالي والربح، كما تم حساب بعض المؤشرات التي تعبر عن ربحية المزرعة في المنطقة المدروسة كما هو موضح في الجدول (4) مع الأخذ بعين الاعتبار جميع بنود التكاليف من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الوصفي.

الجدول (4): مقارنة المؤشرات الاقتصادية لإنتاج الفستق الحلبي وفقاً للفئات الحيازية

المؤشر	المقياس	القيمة للمزارع الصغيرة	القيمة للمزارع المتوسطة	القيمة للمزارع الكبيرة	قيمةF	مستوى الدلالة (sig)
الناتج الإجمالي	(ل.س/ دونم)	3841667.52	4421340.00	5051550.00	10.187	0.001
مجموع التكاليف	(ل.س/ دونم)	1637868.91	1508268.83	1517878.72	8.721	0.011
الهامش الإجمالي	(ل.س/ دونم)	2891078.98	3660782.32	4370485.69	17.476	0.000
الربح الاقتصادي	(ل.س/ دونم)	2203798.61	2913071.17	3533671.28	13.844	0.000
الكفاءة الاقتصادية	(-)	2.35	2.93	3.33	11.155	0.000

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المؤشرات المدروسة بين الفئات الحيازية الثلاث (الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة) عند مستوى دلالة (0.01)، مما يؤكد تأثير حجم الحيازة الزراعية في الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الفستق الحلبي في منطقة الدراسة.

فمن حيث الإنتاجية، تصاعدت الكفاءة الإنتاجية طردياً مع زيادة حجم الحيازة، حيث تفوقت إنتاجية الدونم في المزارع الكبيرة (أكبر من 40 دونم) على المزارع المتوسطة (20–40 دونم) والمزارع الصغيرة (أقل من 20 دونم)، ويعكس هذا التفوق وفورات السعة الإنتاجية في المزارع الكبيرة، وقدرتها على استخدام المدخلات بكفاءة أعلى. أما بالنسبة لإجمالي التكاليف، فكانت الأعلى في المزارع الصغيرة مقارنة بالمزارع المتوسطة والكبيرة، مما يشير إلى أن صغر حجم الحيازة يرتبط بارتفاع نصيب الدونم من التكاليف

الثابتة، خاصة إيجار الأرض الذي شكل النسبة الأكبر من التكاليف في جميع الفئات، والعمالة الزراعية المتمثلة في عمليتي الحراثة والجني.

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية والكفاءة الاقتصادية، فقد ارتفعت القيم بشكل منتظم مع زيادة حجم الحيازة. وعموماً، تتجه المؤشرات الاقتصادية إلى تحسن ملحوظ مع زيادة حجم الحيازة الزراعية، مما يؤكد أن وفورات السعة تلعب دوراً محورياً في تعزيز الكفاءة الإنتاجية والربحية. ومع ذلك، تبقى زراعة الفستق الحلبي مجدية اقتصادياً حتى في الفئات الصغيرة، وإن كانت بحاجة إلى دعم موجه لخفض التكاليف الثابتة وتحسين القدرة التنافسية.

2. عناصر مصفوفة تحليل السياسات الزراعية ومؤشراتها:

- **المزارع الصغيرة (أقل من 20 دونم):**

– **حساب المدخلات غير قابلة للتجارة** لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم لعام 2024:

تم تصنيف السماد العضوي ضمن المدخلات غير القابلة للتجارة وفقاً لمنهجية (Monke and Pearson, 1989) في مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، وذلك لأنه سلعة محلية بحتة (منتج محلي لا يتم استيراده أو تصديره بكميات تجارية)، ويعتمد على الموارد المحلية (الثروة الحيوانية) في إنتاجه، وبالتالي فإن سعره الخاص يعكس تكلفة الموارد المحلية ولا يتأثر مباشرة بالأسعار العالمية".

يوضح الجدول (5) ارتفاع التكاليف الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة مقارنة بالأسعار الخاصة بالنسبة للمزارع الصغيرة، حيث بلغ المجموع وفق الأسعار الاجتماعية (2034881.49) ل.س/دونم مقابل (1348970.41) ل.س/دونم بالأسعار الخاصة، ما يشير إلى وجود دعم غير مباشر من خلال تسعير هذه المدخلات بأقل من قيمتها الاجتماعية الحقيقية، وخاصة في بند إيجار الأرض الذي يمثل الحصة الأكبر من التكاليف.

الجدول (5): مدخلات غير قابلة للتجارة للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم

مدخلات غير قابلة للتجارة	السعر الخاص	السعر الاجتماعي
	ل.س/دونم	ل.س/دونم
العمليات الزراعية	345596.33	483834.86
قيمة السماد العضوي	62046.38	68251.02
قيمة المياه	95615.92	143423.88
النفقات النثرية	158431.42	174274.56
فائدة رأس المال	42161.74	48648.17
إيجار الأرض	576250.13	1037250.23
ما يخص سنة الإثمار من إجمالي التكاليف	68868.49	79198.76
المجموع	1348970.41	2034881.49

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

– **حساب المدخلات قابلة للتجارة لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم لعام 2024**

الجدول (6): مدخلات قابلة للتجارة للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم

مدخلات قابلة للتجارة	السعر الخاص	السعر الاجتماعي
	ل.س/دونم	ل.س/دونم
قيمة السماد الكيماوي	93960.54	297806.03
قيمة مواد المكافحة	67471.12	66396.21
قيمة العبـــوات	5227.14	8843.93
عمل آلي	122239.68	152799.60
المجموع	288898.48	525845.77

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يتضح من الجدول (6) أن الأسعار الاجتماعية للمدخلات القابلة للتجارة تفوق الأسعار الخاصة بشكل واضح في المزارع الصغيرة، حيث بلغت (525845.77) ل.س/دونم اجتماعياً مقابل (288898.48) ل.س/دونم بالسوق المحلية، مما يدل على وجود دعم سعري للمدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والعبوات. وهذا الدعم يخفف جزئياً من العبء المالي على المزارعين ويسهم في خفض تكاليف الإنتاج.

- ***مصفوفة تحليل السياسات الزراعية ومؤشراتها لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم:***

بشكل عام ومن خلال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية للمزارع الصغيرة نجد أن السعر الاجتماعي للمخرجات يعبر عن القيمة الحقيقية لمحصول الفستق الحلبي من منظور الاقتصاد الوطني، وقد تم تقديره باستخدام منهجية سعر المساواة للصادرات وفقاً للإطار النظري لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية حيث بلغ (15520629.60) ل.س/دونم، والذي يعادل سعراً أعلى بكثير من السعر المحلي، وهذا يعني أن المزارع يبيع محصوله بسعر أقل بكثير مما كان سيحصل عليه لو بيع في السوق العالمية أو بسعر يعكس قيمته الحقيقية دون تشوهات هذا يقلل من دخله وإيراداته بشكل كبير.

أما المدخلات القابلة للتجارة (مثل الأسمدة الكيماوية، المبيدات، العبوات، العمل الآلي): وهذه سلع يمكن استيرادها، تشير النتائج إلى أن أسعارها الخاصة (288898.48 ل. س/دونم) أقل من أسعارها الاجتماعية (525845.77 ل. س/دونم). هذا يشير إلى أن المزارع يدعم جزئياً في شراء هذه المدخلات، ربما من خلال استيرادها بأسعار مدعومة أو إعفائها من بعض الرسوم.

أما المدخلات غير القابلة للتجارة (مثل العمل، المياه، إيجار الأرض) فقد بلغت أسعارها الخاصة (1348970.41 ل. س/دونم) وهي أيضاً أقل من أسعارها الاجتماعية (2034881.49 ل. س/دونم)، هذا يعكس تشوهاً في سوق هذه الموارد، حيث أن تكلفتها الحقيقية على الاقتصاد (مثل الندرة الحقيقية للمياه أو القيمة البديلة للأرض) أعلى مما يدفعه المزارع.

الجدول (7): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم في ريف محافظة حمص الشرقي

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	3841740.00	288898.48	1348970.41	2203871.11
الأسعار الاجتماعية	15520629.60	525845.77	2034881.49	12959902.34
التحويلات (أثر السياسة)	-11678889.60	-236947.29	-685911.08	-10756031.23

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

- ***مؤشرات التشوه السعري ومؤشرات الكفاءة والميزة النسبية وسياسة الدعم وآثارها للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم:***

بلغ معامل الحماية الاسمي للمخرجات (NPCO): 0.248)) مما يعني أن السعر المحلي لا يمثل سوى ربع السعر الاجتماعي، الأمر الذي يفرض ضريبة ضمنية كبيرة على المنتج، أي أن هناك سياسة ضرائب غير مباشرة على المزارع وليست دعماً، تفرضها الدولة (عن طريق قيود التصدير، أو سياسات التسعير المحلي، أو انخفاض سعر التصدير الرسمي) من خلال إجباره على البيع بسعر منخفض، وبالتالي فإن الأثر على المزارع بأن هناك خسارة كبيرة له فقد كان من الممكن أن يزيد دخله بأكثر من 4 أضعاف لو حصل على السعر العالمي، في المقابل، بلغ ة معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCI): 0.549)) تُشير هذه القيمة إلى أن المزارعين يحصلون على المدخلات القابلة للتجارة (كالأسمدة والمبيدات) بأسعار خاصة تمثل حوالي (54.9%) فقط من أسعارها الحدودية (الاجتماعية)، ويعكس هذا الفارق وجود تشوه سعري إيجابي لصالح المزارعين في سوق المدخلات، أما المؤشر الأهم وهو معامل الدعم للمنتجين ((PSR): −69.302%) وهذا يعني أن صافي تأثير السياسات السعرية (الدعم والضرائب) قد

خصم (69.3) % من دخل المزارع، بمعنى آخر، لو أزيلت كل التشوهات والسياسات، لارتفع دخل المزارع بنسبة (69.3) %، إذاً هناك سياسة ضرائب صافية على المزارع، والدعم المقدم للمدخلات لا يكفي أبداً لتعويض الضريبة المفروضة على مخرجاته.

أما معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)) = 0.136) وهو مؤشر كفاءة، ويعني أن كل ليرة سورية مستخدمة في الإنتاج تنتج قيمة اجتماعية تعادل (7.3) أضعاف تكلفتها (حيث 1/0.136 ≈ 7.3).

وخلاصة القول رغم السياسات المعيقة، فإن زراعة الفستق الحلبي للفئات الصغيرة ذات كفاءة اجتماعية عالية ولها ميزة نسبية قوية، وهذا يعطي مبرراً اقتصادياً قوياً لدعم هذا القطاع وليس فرض ضرائب عليه.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن زراعة الفستق الحلبي لدى المزارعين الصغار في محافظة حمص ذات عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع، إلا أن استمرار ضعف الحماية السعرية للمخرجات وارتفاع التكاليف يشكلان تحدياً أمام توسعهم الإنتاجي، وعليه، فإن تحسين سياسات التسعير والدعم الزراعي، ولا سيما فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج، يمكن أن يسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية لهذه الفئة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

الجدول (8): مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الصغيرة أقل من 20 دونم لعام 2024

المؤشر	القيمة
معامل الحماية الأسمية للمخرجات (NPC0)	0.248
معامل الحماية الاسمية على المدخلات القابلة للتجارة (NPCi)	0.549
معامل الحماية الفعلية (EPC)	0.237
معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)	0.136
معامل نسبة التكلفة الخاصة (PCR)	0.380
معامل الدعم للمنتجين الزراعيين (PSR)	-69.302
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	-2.800
معامل الربحية الاجتماعية (SP)	0.170
معامل التكلفة على المنفعة بسعر السوق (FCB)	0.426
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	0.165

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

- ***المزارع المتوسطة (20 -40 دونم):***

– ***حساب المدخلات غير قابلة للتجارة لمحصول الفستق الحلبي للمزارع المتوسطة 20-40 دونم لعام 2024***

يوضح الجدول (9) ارتفاع التكاليف الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة مقارنة بالأسعار الخاصة، حيث بلغ المجموع وفق الأسعار الاجتماعية (1996352.12) ل.س/دونم مقابل (1276124.54) ل.س/دونم بالأسعار الخاصة، ما يشير إلى وجود دعم غير مباشر من خلال تسعير هذه المدخلات بأقل من قيمتها الاجتماعية الحقيقية، وخاصة في بند إيجار الأرض الذي يمثل الحصة الأكبر من التكاليف.

الجدول (9): مدخلات غير قابلة للتجارة للمزارع المتوسطة 20-40 دونم

مدخلات غير قابلة للتجارة	السعر الخاص ل.س/دونم	السعر الاجتماعي ل.س/دونم
العمليات الزراعية	272232.14	381125.00
قيمة السماد العضوي	31062.91	34169.20
قيمة المياه	98358.74	147538.11
النفقات النثرية	126759.61	139435.57
فائدة رأس المال	35301.69	43732.72
إيجار الأرض	663201	1193761.80
ما يخص سنة الإثمار من إجمالي التكاليف	49208.45	56589.72
المجموع	1276124.54	1996352.12

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

- **حساب المدخلات قابلة للتجارة لمحصول الفستق الحلبي للمزارع المتوسطة 20-40 دونم لعام 2024**

يتضح من الجدول (10) أن الأسعار الاجتماعية للمدخلات القابلة للتجارة تفوق الأسعار الخاصة بشكل واضح، حيث بلغت (515788.49) ل.س/دونم اجتماعياً مقابل (232144.27) ل.س/دونم بالسوق المحلية، مما يدل على وجود دعم سعري للمدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والعبوات، وهذا الدعم يخفف جزئياً من العبء المالي على المزارعين ويسهم في خفض تكاليف الإنتاج.

الجدول (10): مدخلات قابلة للتجارة للمزارع المتوسطة 20-40 دونم

مدخلات قابلة للتجارة	السعر الخاص ل.س/دونم	السعر الاجتماعي ل.س/دونم
قيمة السماد الكيماوي	94611.43	291410.57
قيمة مواد المكافحة	40768.13	101910.46
قيمة العبـــوات	6750.28	9949.42
عمل آلي	90014.43	112518.04
المجموع	232144.27	515788.49

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

- **مصفوفة تحليل السياسات الزراعية ومؤشراتها لمحصول الفستق الحلبي للمزارع المتوسطة 20-40 دونم:**

الجدول (11): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع المتوسطة 20-40 دونم في ريف محافظة حمص الشرقي

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	4421340.00	232144.27	1276124.54	2913071.19
الأسعار الاجتماعية	17862213.60	515788.49	1996352.12	15350072.99
التحويلات (أثر السياسة)	-13440873.60	-283644.22	-720227.58	-12437001.80

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يظهر الجدول (11) أن الإيرادات بالأسعار الاجتماعية للمزارع المتوسطة تفوق الإيرادات بالأسعار الخاصة بفارق كبير، مما يعكس وجود تشوهات سعرية ناتجة عن سياسات حكومية تحد من السعر المحلي مقارنة بالسعر الاجتماعي. كما أن الفارق السلبي في الأرباح يشير إلى أن المزارعين يتعرضون لخسارة غير مباشرة نتيجة تلك السياسات، إذ يبلغ الأثر الكلي للتحويلات السلبية حوالي (12437001.80-) ل.س/دونم، وهو يمثل الدخل الذي فقده المزارع بسبب عدم بيعه محصوله بالسعر العالمي.

- **مؤشرات التشوه السعري ومؤشرات الكفاءة والميزة النسبية وسياسة الدعم وآثارها للمزارع المتوسطة 20-40 دونم:**

الجدول (12): مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع المتوسطة 20-40 دونم لعام 2024

المؤشر	القيمة
معامل الحماية الأسمية للمخرجات (NPC0)	0.248
معامل الحماية الاسمية على المدخلات القابلة للتجارة (NPCi)	0.450
معامل الحماية الفعلية (EPC)	0.242
معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)	0.115
معامل نسبة التكلفة الخاصة (PCR)	0.305
معامل الدعم للمنتجين الزراعيين (PSR)	-69.627
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	-2.813
معامل الربحية الاجتماعية (SP)	0.190
معامل التكلفة على المنفعة بسعر السوق (FCB)	0.341
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	0.141

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يتضح من الجدول (12) أن زراعة الفستق الحلبي ضمن الفئة الحيازية (20–40) دونم تُعد نشاطاً زراعياً مجدياً اقتصادياً واجتماعياً، لكنها تتأثر سلباً بعوامل ضعف الحماية السعرية.

تتمتع زراعة الفستق الحلبي للفئة الحيازية (20–40) دونم بربحية تجارية ممتازة وكفاءة اقتصادية عالية جداً على مستوى المزرعة (ربح اقتصادي كبير ومعامل ربحية تجارية) والأهم من ذلك، إن القيمة المتدنية لـ DRC تؤكد أن كل ليرة سورية من الموارد المحلية تسهم بإنتاج قيمة اجتماعية تفوق بكثير تكلفتها، وإن كل ليرة سورية مستخدمة في إنتاج الفستق الحلبي تخلق قيمة مضافة اجتماعية تعادل حوالي (8.7) أضعاف (0.115/1) تكلفتها، وهذا يعني أن القطاع يتمتع بكفاءة عالية في استخدام الموارد المحلية (الأرض، العمل، رأس المال) لدرجة أنه قادر على امتصاص الصدمة الهائلة للسياسات المشوهة والبقاء مربحاً، لو لم تكن الميزة النسبية بهذه القوة، لكان القطاع قد انهار تحت وطأة هذه السياسات.

ومع ذلك، تواجه الزراعة تحدياً كبيراً يتمثل في السياسات السعرية المثبطة التي تفرض ضريبة ضمنية على المزارع، حيث أن الأسعار المحلية أقل بكثير من الأسعار العالمية/الاجتماعية (NPC0= 0.248) هذه القيمة تعني أن سعر المنتج في السوق المحلية لا يمثل سوى (24.8)% من قيمته الاجتماعية (السعر العالمي)، بمعنى آخر، هناك ضريبة هائلة على المزارع تقدر بـ (75.2)% من قيمة إنتاجه، كما بلغ معامل الدعم للمنتجين الزراعيين (PSR : –69.627) % وهذه القيمة تعني أن صافي تأثير السياسات الزراعية هو خصم (69.6)% من دخل المزارع، وهذا يؤكد أن أثر "الضريبة الضمنية" على المخرجات يفوق بكثير أثر "دعم المدخلات".

أما معامل مكافئ دعم المنتج فقد بلغ (ESP= –2.813) وشير هذا المعامل إلى أن القيمة النقدية للضريبة الضمنية تعادل (281.3) % من قيمة الإيرادات عند السعر المحلي، وهذا يعكس الحجم الهائل للتحويلات السلبية من الزراعة.

إن قطاع الفستق الحلبي لهذه الفئة الحيازية يتمتع بكفاءة عالية في استخدام الموارد المحلية (الأرض، العمل، رأس المال) لدرجة أنه قادر على امتصاص الصدمة الهائلة للسياسات المشوهة والبقاء مربحاً، لو لم تكن الميزة النسبية بهذه القوة، لكان القطاع قد انهار تحت وطأ السياسات الحكومية حيث بلع معامل الحماية الفعلية (EPC = 0.242).

- ***المزارع الكبيرة (أكبر من 40 دونم):***

– ***حساب المدخلات غير قابلة للتجارة لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم لعام 2024***

الجدول (13): مدخلات غير قابلة للتجارة للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم

مدخلات غير قابلة للتجارة	السعر الخاص ل.س/دونم	السعر الاجتماعي ل.س/دونم
العمليات الزراعية	228262.95	319568.13
قيمة السماد العضوي	30306.67	33337.34
قيمة المياه	95462.68	143194.02
النفقات النثرية	113510.72	124861.79
فائدة رأس المال	33829.93	43732.72
إيجار الأرض	757732.50	1363918.50
ما يخص سنة الإثمار من إجمالي التكاليف	45251.99	52039.79
المجموع	1304357.44	2080652.29

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يوضح الجدول (13) ارتفاع التكاليف الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة مقارنة بالأسعار الخاصة بالنسبة للمزارع الكبيرة، حيث بلغ المجموع وفق الأسعار الاجتماعية (2080652.29) ل.س/دونم مقابل (1304357.44) ل.س/دونم بالأسعار الخاصة، ما يشير إلى وجود دعم غير مباشر من خلال تسعير هذه المدخلات بأقل من قيمتها الاجتماعية الحقيقية.

- *حساب المدخلات قابلة للتجارة لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم لعام 2024*

الجدول (14): مدخلات قابلة للتجارة للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم

مدخلات قابلة للتجارة	السعر الخاص ل.س/دونم	السعر الاجتماعي ل.س/دونم
قيمة السماد الكيماوي	93513.52	250257.17
قيمة مواد المكافحة	31991.42	101910.46
قيمة العبـــوات	8955.90	9949.42
عمل آلي	79060.45	98825.56
المجموع	213521.29	460942.62

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يتضح من الجدول (14) أن الأسعار الاجتماعية للمدخلات القابلة للتجارة للمزارع الكبيرة تفوق الأسعار الخاصة بشكل واضح، حيث بلغت (460942.62) ل.س/دونم اجتماعياً مقابل (213521.29) ل.س/دونم بالسوق المحلية، مما يدل على وجود دعم سعري للمدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والعبوات، وهذا الدعم يخفف جزئياً من العبء المالي على المزارعين ويسهم في خفض تكاليف الإنتاج.

- *مصفوفة تحليل السياسات الزراعية ومؤشراتها لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم*

الجدول (15): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم في ريف محافظة حمص الشرقي

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	5051550.00	213521.29	1304357.44	2163604.38
الأسعار الاجتماعية	20408262.00	460942.62	2080652.29	17866667.09
التحويلات (أثر السياسة)	-15356712.00	-247421.33	-776294.85	-14332995.82

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

يبين الجدول (15) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة حيث لُوحظ أن السعر الاجتماعي أو سعر الظل (20408262) ل.س / دونم والذي بعد حسابه يعادل سعراً أعلى بكثير من السعر المحلي، وهذا يعني أن المزارع يبيع محصوله بسعر أقل بكثير مما كان سيحصل عليه لو بيع في السوق العالمية أو بسعر يعكس قيمته الحقيقية دون تشوهات هذا يقلل من دخله وإيراداته بشكل كبير.

أما بالنسبة للمدخلات القابلة للتجارة (مثل الأسمدة الكيماوية، المبيدات، العبوات والعمل الآلي) والتي يمكن استيرادها فتشير النتائج إلى أن أسعارها الخاصة (213521.29 ل. س/دونم) أقل من أسعارها الاجتماعية (460942.62 ل. س/دونم). هذا يشير إلى أن المزارع يدعم جزئياً في شراء هذه المدخلات، ربما من خلال استيرادها بأسعار مدعومة أو إعفائها من بعض الرسوم.

أما المدخلات غير القابلة للتجارة أسعارها الخاصة (1304357.44 ل. س/دونم) أيضاً أقل من أسعارها الاجتماعية (2080652.29 ل. س/دونم). هذا يعكس تشوهاً في سوق هذه الموارد، حيث أن تكلفتها الحقيقية على الاقتصاد (مثل الندرة الحقيقية للمياه أو القيمة البديلة للأرض) أعلى مما يدفعه المزارع.

- *مؤشرات التشوه السعري ومؤشرات الكفاءة والميزة النسبية وسياسة الدعم وآثارها للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم:*

الجدول (16): مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفستق الحلبي للمزارع الكبيرة أكبر من 40 دونم لعام 2024

المؤشر	القيمة
معامل الحماية الأسمية للمخرجات (NPC0)	0.248
معامل الحماية الاسمية على المدخلات القابلة للتجارة (NPCi)	0.463

معامل الحماية الفعلية (EPC)	0.243
معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)	0.104
معامل نسبة التكلفة الخاصة (PCR)	0.270
معامل الدعم للمنتجين الزراعيين (PSR)	-70.231
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	-2.837
معامل الربحية الاجتماعية (SP)	0.121
معامل التكلفة على المنفعة بسعر السوق (FCB)	0.300
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	0.125

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

توضح المؤشرات الواردة في الجدول (16) بأن الفئة الحيازية الكبيرة (أكبر من 40 دونم) تتمتع بميزة نسبية قوية وكفاءة اقتصادية عالية، حيث بلغ معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) نحو (0.104)، مما يعني أن كل ليرة تُنفق على الموارد المحلية تحقق قيمة اجتماعية تعادل نحو 9.6 أضعاف تكلفتها. كما بلغ معامل الربحية الاجتماعية (SP) نحو (0.121)، مما يؤكد الكفاءة العالية للقطاع من منظور الاقتصاد الكلي.

رغم هذه الميزة النسبية القوية، تعاني الفئة الكبيرة من تشوهات سعرية كبيرة تتمثل في انخفاض أسعار المخرجات، حيث بلغ معامل الحماية الاسمي للمخرجات (NPCO) نحو (0.248)، مما يعني أن السعر المحلي لا يمثل سوى ربع السعر الاجتماعي، وهو ما يفرض ضريبة ضمنية كبيرة على المنتج. في المقابل، بلغ معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi) نحو 0.463، مما يشير إلى وجود دعم ضمني في مستلزمات الإنتاج، إلا أن هذا الدعم لم يعوض الأثر السلبي الناتج عن انخفاض أسعار المخرجات، إذ بلغ معامل الدعم للمنتجين (PSR) نحو (−70.2) %، مما يؤكد أن صافي تأثير السياسات هو خصم كبير من دخل المزارع.

تتمتع الفئة الحيازية الكبيرة لإنتاج الفستق الحلبي بكفاءة اقتصادية وربحية عالية من وجهة نظر المنتج، وميزة نسبية قوية من وجهة نظر الاقتصاد القومي. إلا أن السياسات الزراعية المحلية تفرض ضريبة ضمنية كبيرة على المنتج، مما يقلل من إيراداته الصافية بشكل كبير مقارنة بما كان سيحصل عليه بالأسعار العالمية.

مقارنة مؤشرة مصفوفة تحليل السياسات بين الفئات الحيازية:

من خلال مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية الواردة في الجدول (17) وفقاً للفئات الحيازي

الجدول (17): مقارنة مؤشرة مصفوفة تحليل السياسات بين الفئات الحيازية

المؤشر	المزارع الصغيرة	المزارع المتوسطة	المزارع الكبيرة
معامل الحماية الاسمي للمخرجات (NPCO)	0.248	0.248	0.248
معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCI)	0.549	0.45	0.463
معامل الحماية الفعلي (EPC)	0.237	0.242	0.243
معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)	0.136	0.115	0.104
معامل دعم المنتجين (PSR) %	-69.30	-69.63	-70.23

ملاحظة: حسبت وحللت من نتائج الاستقصاء الميداني لعام (2024).

– في المزارع الصغيرة تبين أن المزارع يبيع محصوله بسعر أقل مما كان سيحصل عليه لو بيع في السوق العالمية، ويتلقى دعم جزئي في شراء المدخلات القابلة للتجارة بينما تكلفة المدخلات غير القابلة للتجارة كانت أعلى مما يدفعه في الحقيقة، أما ضمن الفئة الحيازية (20–40 دونم) تُعد نشاطاً زراعياً مجدياً اقتصادياً واجتماعياً، لكنها تتأثر سلباً بعوامل ضعف الحماية السعرية وارتفاع التكاليف الثابتة، في حين أن الفئة الحيازية الكبيرة لإنتاج الفستق الحلبي تتمتع بكفاءة اقتصادية وربحية عالية من وجهة نظر المنتج، وميزة نسبية قوية من وجهة نظر الاقتصاد القومي، إلا أن السياسات الزراعية المحلية تفرض ضريبة ضمنية كبيرة على المنتج، مما يقلل من إيراداته الصافية بشكل كبير مقارنة بما كان سيحصل عليه بالأسعار العالمية.

– إن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) المنخفضة (والتي تراوحت بين 0.104 و 0.136) بينت أن إنتاج الفستق الحلبي في المنطقة يتمتع بميزة نسبية قوية جداً وهذا يعني أن كل ليرة سورية يتم إنفاقها على الموارد المحلية (أرض، عمل، رأس مال) تنتج قيمة مضافة اجتماعية تعادل حوالي (7 إلى 9) أضعاف تكلفتها، مما يؤكد الكفاءة العالية لاستخدام هذه الموارد من منظور الاقتصاد الوطني، وأن التوسع في هذا الإنتاج مجدي اقتصادياً واجتماعياً، وهذا يؤكد نتائج الدراسة الموسومة "الميزة النسبية للفستق الحلبي في سورية " وأهمها أنّ سورية تملك ميزة نسبية قوية في نظام إنتاج الفستق الحلبي بقشره بعل (DRC=0.55) وفي نظام إنتاج الفستق الحلبي بقشره مروي (تنقيط DRC=0.53) (رذاذ DRC=0.59) (الشريف، 2007)

– تتباين مؤشرات الكفاءة الاقتصادية باختلاف الفئة الحيازية، حيث سجلت المزارع الكبيرة أعلى كفاءة في استخدام الموارد، أقل قيمة لـ DRC بلغت (0.104)، تليها المزارع المتوسطة، ثم الصغيرة. يشير هذا إلى وجود وفورات سعة (Economics of Scale) إيجابية في إنتاج هذا المحصول.

– أشارت النتائج عن وجود تشوهات سعرية كبيرة لصالح المستهلك أو القنوات الوسيطة على حساب المزارع، حيث أظهر معامل الحماية الاسمي للمخرجات (NPCO) قيمة منخفضة بلغت (0.248) لجميع الفئات، وهذا يعني أن المزارع لا يتلقى سوى (24.8) % فقط من السعر الاجتماعي لمنتجه، مما يفرض ضريبة ضمنية هائلة تقدر بنحو (75) % على إيراداته المحتملة.

– بينت قيمة معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCI) المنخفضة (التي تراوحت بين 0.45 و0.55) بأن هناك دعم ضمني للمدخلات القابلة للتجارة، إلا أن هذا الدعم لم يستطع تعويض الأثر السلبي الكبير الناتج عن انخفاض أسعار المخرجات، وهو ما تؤكده قيمة معامل الدعم للمنتجين (PSR) سلبية بلغت حوالي (70) % هذا الرقم يعني أن السياسات الراهنة تؤدي عملياً إلى خصم (70) % من الدخل المحتمل للمزارع.

الاستنتاجات:

1– زراعة الفستق الحلبي في ريف حمص الشرقي تتمتع بكفاءة إنتاجية مرتفعة حيث بلغ متوسط إنتاجية المزارع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (182.94–210.54–240.55) كغ/ دونم على التوالي، كما بينت النتائج أن إنتاج الفستق الحلبي يحقق أرباحاً اقتصادية مجزية للمزارعين على مستوى جميع الفئات الحيازية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، حيث تراوح صافي الربح الاقتصادي بين (2.2 و3.5) مليون ل.س/دونم، مما يؤكد العائد الاقتصادي لهذا النشاط الزراعي في المنطقة.

2– شكل إيجار الأرض النسبة الأكبر في هيكل التكاليف الكلية لجميع الفئات الحيازية (تراوحت بين 35% و50%)، مما يجعله العامل الأكثر حساسية في تحديد ربحية المزرعة واستقرارها.

3–تبين أن عمليتي الحراثة والجني شكلتا أعلى نسبة من إجمالي العمليات الزراعية وفي كافة الفئات الحيازية مما يعكس كثافة العمل البشري والميكانيكي.

4– إنتاج الفستق الحلبي في المنطقة يتمتع بميزة نسبية قوية جداً.

5– السياسات الزراعية المحلية تفرض ضريبة ضمنية كبيرة على المنتج.

6– وجود تشوهات سعرية كبيرة لصالح المستهلك أو القنوات الوسيطة على حساب المزارع.

7–وجود دعم ضمني للمدخلات القابلة للتجارة، لكن هذا الدعم لم يستطع تعويض الأثر السلبي الكبير الناتج عن انخفاض أسعار المخرجات.

التوصيات والمقترحات:

1- التوسع في زراعة الفستق الحلبي في ريف حمص الشرقي نظراً لملاءمة الظروف من جهة ولتمتع هذا المحصول بميزة نسبية مرتفعة.

2- نظراً لأن "الحراثة" و"الجني" هما العمليتان الأعلى كلفة، ولتباين الكفاءة بين الفئات الحيازية، يُوصى بإعادة هيكلة الدعم ليتمثّل في دعم إنشاء مراكز أو تعاونيات تقدم خدمات الآلات الزراعية (جرارات، آلات جني) بأسعار مدعومة، خاصة للفئات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من ارتفاع تكلفة العمل الآلي، على أن يُحوَّل الدعم من كونه دعماً مباشراً لأسعار الأسمدة والمبيدات إلى دعم مشروط بتحقيق كفاءات إنتاجية، مثل دعم إنشاء خطوط تسويق وتصدير جماعية، ودعم تكاليف الشهادات الدولية للجودة، ودعم استئجار الآلات الزراعية الحديثة للفئات الصغيرة.

كما يُوصى بتصميم حزم دعم وإرشاد تفاضلية بحسب الفئات الحيازية، بحيث تُقدَّم للمزارع الكبيرة تسهيلات ائتمانية أكبر للتوسع الرأسي ورفع القيمة المضافة (مثل إنشاء خطوط فرز وتعبئة وتغليف) وتشجيع عقود التصدير المباشرة، بينما تُقدَّم للمزارع الصغيرة والمتوسطة برامج دعم لتشكيل تجمعات أو تعاونيات تسويقية وإنتاجية لتحقيق وفورات السعة، إلى جانب برامج إرشادية مكثفة لرفع الكفاءة الإنتاجية

3- العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين السعر المحلي والعالمي للفستق الحلبي، وذلك من خلال دراسة آليات تحرير تجارة هذا المحصول بشكل تدريجي، أو تقديم حوافز سعرية للمنتجين ترتبط بالجودة والنوعية، بهدف تحسين حوافز الإنتاج وزيادة دخل المزارع.

4- توفير معلومات دقيقة ومحدثة عن الأسعار العالمية والمحلية للفستق الحلبي وتكاليف الإنتاج، لتمكين المزارعين من اتخاذ قرارات إنتاجية وتسويقية رشيدة وتعزيز قدرتهم التفاوضية.

5- تصميم برامج إرشادية متخصصة لرفع كفاءة استخدام الموارد، خاصة في الفئات الصغيرة التي تعاني من ارتفاع تكاليف نسبية.

المراجع:

الأشقر راما (2024). دراسة تحليلية للميزة النسبية للذرة الصفراء وفول الصويا في محافظة حمص، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة حمص، سوريا.

إبراهيم، حسن (2006). مقابلة صحفية مع مدير مكتب الفستق الحلبي، مركز الأعمال السوري الأوروبي (SEBC)، 6 أغسطس 2006.

أحمد معتز (2020). تقييم السياسات الزراعية لأهم المحاصيل في مصر باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM). المجلة السورية للبحوث الزراعية، المجلد (7) العدد (1) ، 130-115.

جديدي روضة، عياشي عبد الله، مخزومي لطفي (2019). قياس الميزة النسبية وأثر الدعم الحكومي لمحصول التبغ بمنطقة وادي سُوف، الملتقى الدولي السابع (اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية)، جامعة الوادي، الجزائر.

خضر، على (1998). أسس إدارة الأعمال المزرعية، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

السيجري، صفية (2010). التحليل الاقتصادي للنظم الزراعية في منطقة الاستقرار الأولى البعلية في محافظة إدلب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، كلية الهندسة الزراعية، جامعة حلب.

الشريف، محمود (2007). الميزة النسبية للفستق الحلبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية، ورقة عمل رقم30 .

الطراونة صلاح، ياسين محمود (2006). تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 22، العدد2، الصفحات 277-293.

عبد الوهاب مروان، العبطان حميد (2016). الميزة النسبية لإنتاج محصول فستق الحقل في محافظة الأنبار قضاء هيت أنموذج تطبيقي للمدة 1980-2013، مجلة الأنبار للعلوم الزراعية، المجلد (14) العدد (2) 923-939.

عطية، باسمة(2006) . ورقة عمل رقم 23 الميزة النسبية للبندورة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص53.

عطية، باسمة (2008). الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلع السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية.

العليوي أحمد، عبد الغني عبد اللطيف (2002). تحليل وتقيم المشروعات المزرعية (الجزء النظري)، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الهندسة الزراعية جامعة حلب, 404 صفحة.

القاضي عبد الفتاح، الريماوي أحمد (1997). مبادئ في الإدارة المزرعية. دار حنين للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

المجموعة الإحصائية الزراعية السورية (2023) وزارة الزراعة، دمشق، سورية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2013). *قاعدة البيانات الإحصائية* (FAOSTAT): http://www.fao.org/faostat/

الموسى فاتن، الحسني مجدي، الأحمد محمد طه (2024). دراسة أثر السياسات الزراعية في زراعة القمح المروي باستعمال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية في شمال غرب سوريا .مجلة بحوث جامعة إدلب، 7(2)، 425-409.

ناصر، شباب (1999). تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج في سورية، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.

FAO (2019). FAOSTAT: Food and Agriculture Data. Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/faostat/en.

Pearson, S., Gotsch, C., & Bahri, S. (2003). Applications of the Policy Analysis Matrix in Indonesian Agriculture. Stanford University Press.

Monke, E. A., & Pearson, S. R. (1989). The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development. Cornell University Press, Ithaca, New York

The Impact of Price Distortions and Economies of Scale on the Comparative Advantage of Pistachio Cultivation in the Eastern Homs Countryside

Rana Al-Mansour*[1], khetam Idris[2] and Jamal Al-Ali[1]

[1] College of Agricultural engineering - Homs University-Syria.
[2] General Authority for Scientific Agricultural Research - Homs Research-Syria.

(*Corresponding author: Rana Al-Mansour, Email: ral986727@gmail.com)

Received: 18/ 01/ 2026 **Accepted:** 9/04 /2026

Abstract

The research aimed to analyze the economic return and comparative advantage of pistachio cultivation in the eastern Homs countryside, focusing on the impact of different landholding categories. The research adopted the Agricultural Policy Analysis Matrix (PAM) methodology to measure the effect of market distortions and government policies on crop profitability and resource allocation efficiency. Primary data was collected from a sample of 131 farmers during the 2024 agricultural season, divided into three landholding categories (small, medium, large). the crop showed high productive and economic efficiency across all landholding categories, with yields per dunum ranging from (182.94-240.55) kg. it was found that the crop in the small landholding category showed a strong comparative advantage, confirmed by low Domestic Resource Cost (DRC ≥ 0.136) values. However, policy analysis matrix indicators revealed an implicit tax on producers amounting to about 70% of their income (PSR ≈ -70%), due to local prices being a quarter of international prices (NPC0 = 0.248). The research concluded that current pricing policies limit the realization of the full economic value of the crop, despite its strong comparative advantage. the research recommends reconsidering pricing policies and designing a targeted support package to maximize the economic and social returns of the pistachio cultivation sector in Homs Governorate.

Keywords: Pistachio, Comparative Advantage, Agricultural Policy Analysis, Resource Efficiency, Market Distortions.